

ابراهيم الامين

نظريّة الاختراق: محاولة لتثبيت الاتهام لأفراد لا لحزب الله

بمعزل عن عدم نشر الكثير من المعطيات بشأن التحقيقات الأخيرة التي يجريها فريق التحقيق التابع للمدعي العام في المحكمة الدولية، دانيال بلمار، التي شملت حتى الآن أكثر من مئة وخمسين شخصية لبنانية من اختصاصات واهتمامات مختلفة، فإن القسم الأكبر منها ركز على أمور سياسية وشخصية وعلى تحليلات للظرف الذي جرى الاغتيال في ظلّه، بالإضافة إلى أسئلة تفصيلية عن الحياة اليومية للرئيس رفيق الحريري. وبعض هذه المقابلات جرى مع أشخاص كانت لجنة التحقيق قد التقنهم في فترة سابقة. وقال أحد الذين التقاهم فريق التحقيق أخيراً، إنه كان قد خضع لاستجواب على مدى أيام عدة وساعات طويلة في الفترة الأولى من التحقيق، يوم كان القاضي ديتلف ميليس يرأس لجنة التحقيق. لكن هذا الشخص انتبه إلى أن الأسئلة التي وجهت إليه الآن ظلت عامة، إلى أن طرح فجأة سؤال محدد عن واقعة جرت مع الرئيس الحريري وأحد المسؤولين السوريين قبل الاغتيال بفترة وجيزة.

وبحسب الشخص نفسه، الذي كان حاضراً هذا الاجتماع، فقد سبق له أن أجاب بأنه لم يسمع خلال اللقاء أي نوع من التهديد، لا تصريحاً ولا تلميحاً، وهو انتبه إلى أن جلسة الاستماع الجديدة له كانت تستهدف إعادة سؤاله عن هذا الأمر بقصد تبيان ما إذا كان قد قرر تغيير إفادته، وذلك ربطاً بتغير حصل مع الرجل الذي كانت علاقته مقطوعة بفريق الحريري السياسي والأمني المحلي والإقليمي، إلا أنه عاد وأكد الجواب نفسه.

لكن الأهم في التحقيقات الجارية الآن هو ما يحصل مع عنصر من حزب الله أو مقربين منه، وطبيعة الأسئلة الموجهة إلى هؤلاء تعيد تأكيد أن فريق بلمار لديه شكوك قوية في أن لهؤلاء علاقة بعملية الاغتيال، أو بجوانب منها، علماً بأن سيل الأسئلة لا يقف عند حدود شخصية أو مهنية، بل يستهدف ضمناً بناء سيرة ذاتية لهؤلاء الأشخاص، بما يشمل أيضاً بناء سيرة ذاتية مهنية، وهو أمر يحاول أعداء المقاومة الحصول عليه، ليس فقط لتجميع معلومات عن أفراد المقاومة وقادتها، بل

فريق داخلي يعود بجنونه ورهانه إلى ما قام به عشية حرب تموز 2006

للتعرف على آية التفكير وبالتالي آية اتخاذ القرار أو تنفيذه، ولا سيما أن الجهة التي أعدت التقارير الأولية التي تعتقد بأن لعناصر من حزب الله علاقة بالاغتيال، تشير في مداورات مختلفة إلى أن هؤلاء على علاقة بالجهاز الأمني في الحزب.

وقد حاول فريق الادعاء في لبنان العمل على وتيرة تركز على أن هناك اختراقاً حاصلًا لجسم الحزب، على قاعدة أن سعد الحريري وآخرين يقولون إنهم على اقتناع بأن قادة حزب الله أو السيد حسن نصر الله لا يمكنهم أن يوافقوا على عمل من هذا النوع. وبالتالي، فإن من يقوم بهذه المهمة هو من يقدر على تجاوز الأطر القيادية ويسير بعمل من دون مراجعة أحد.

ولتثبيت فكرة الاختراق، عملت أجهزة أمنية لبنانية، وحتى بمساعدة جهات عربية وغربية، على تنظيم حملة أمنية تحت عنوان «مكافحة التجسس الإسرائيلي»، وسعت هذه الجهات إلى البحث عن أشخاص من داخل الحزب، ومن داخل جسم المقاومة، وطلبت من الجهات المعنية في الحزب تقديم معلومات عن هؤلاء باعتبار أن التحقيقات كشفت عن صلات بينهم وبين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مع أنه حصل توضيح في عدد من الحالات، كما أطلق سراح أشخاص أوقفوا بتهمة التعامل مع العدو وتبين أنهم كانوا يعملون مع المقاومة (عمل مزدوج). وقال الحزب صراحة لهذه الجهات إنه لم تثبت في كل التحقيقات الجارية مع المشتبه في تورطهم بالتعامل، أو مع آخرين تحت المراقبة، أي صلة لأي كادر أو عنصر من الحزب، وبالتالي فإن التجارب العملية للمقاومة لم تظهر وجود اختراق إسرائيلي فيها. كما أن قيادة الحزب أوضحت، بدرجة عالية من الثقة، أن حزب الله وجسمه الجهادي بصورة خاصة ليس معرضاً للاختراق من العدو ولا من آخرين. وجرى الإشارة إلى الـ«آخرين» بعدما تبين أن لدى هذه الجهات ميلاً إلى الحديث عن احتمال وجود اختراقات للاستخبارات السورية. وكل ذلك يهدف إلى الأمر نفسه: هناك اختراق ما لجهات أمنية إقليمية في جسم حزب الله الأمني والعسكري.

هذا الاختراق الذي يصير عليه البعض في لبنان والخارج إنما يهدف إلى تثبيت الاشتباه والتهمه المقترضة، وإلى طماننة النفس قبل الحزب إلى أنه لن تكون هناك ردود فعل على أي قرار ظني يصدر عن بلمار، ويشير إلى هؤلاء كمتورطين في الجريمة. وهو الأمر الذي رفضه الحزب شكلاً وتفصيلاً، ما أعاد الأمور إلى نقطة الصفر، ولا سيما بالنسبة إلى الفريق اللبناني والإقليمي الذي يريد أن ينجح بمخرج لهذه الأزمة.

وإذا كان في خارج لبنان من لا يابه لأي انعكاسات على الوضع الداخلي جراء خطوة مقبنة بهذا الحجم، فإن اللافت هو إصرار البعض في بيروت على تكرار فعل ما سبق ورافق وتلى عدوان تموز عام 2006، والعودة إلى الرهانات على المجهول والجنون. ولا يهتم هؤلاء لكون تقديراتهم وتحليلاتهم ومواقفهم وتمنياتهم تأتي مطابقة لما هو موجود لدى العدو، ولدى أعداء المقاومة في المنطقة والعالم. وكان حياة الجهات اللبنانية من هذا الفريق ومستقبلها السياسي بات رهن التخلص من المقاومة، بالفتنة الداخلية، إن لم يكن بالحرب الإسرائيلية.

دور لسوريا أو إيران

«جيب: كثير من قرارات مجلس الأمن تعبد في أوقات أزمات، ولا أرى أن من الجيد صدور نصوص تحت الضغط. القرار موجود، وأنا هنا كممثل للأمن العام للأمم المتحدة من واجبي احترام هذا القرار والعمل على تطبيقه».

هل وجد دوراً لسوريا في ما حدث جنوبي نهر الليطاني؟ يقول: «لم أر أي أدلة على هذا الموضوع».

ويقول أيضاً: «هناك توتر إقليمي هو أحد العناصر التي أسهمت في ما حصل، قد تكون منها القدرات النووية لإيران وقرار مجلس الأمن فرض عقوبات عليها. لكنني أشكك كثيراً في هذا التقييم، ولا أظن أن إيران كانت أحد أسباب ما حدث».

وهل يضع رابطاً بين الصدام مع اليونيفيل والمحكمة الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، من خلال الضغط على القرار 1701، والاستقرار جنوبي نهر الليطاني؟

يقول وليامز: «لا أعتقد ذلك. لم يحصل شيء في المحكمة الدولية بعد. لا أوافق أبداً الرأي القائل إن المشكلة صغيرة، أو إن ما حدث كان أزمة كبيرة. أعود وأؤكد أن الحوادث كانت جذية، وكان من الممكن أن تتطور كي تصبح أزمة. لهذا السبب نشطت والجنرال أسارتا لدى المسؤولين والجهات اللبنانية المعنية. وعملنا في اجتماعاتنا الأخيرة على الحؤول دون تحول الموضوع أزمة. وهذا في ذاته هدف ناجح».

معظم ما حدث في الأسابيع الأخيرة كان من ضمن تمارين اليونيفيل، وقد جرى إعلام الجيش بها، وكان هناك تنسيق بينهما. حتى في التقارير التي كانت لدي لم تقتصر الحوادث على جنود الكتيبة الفرنسية، بل طاولت أيضاً جنود النيبال».

هل يرى المشكلة، إذاً، في عدم التنسيق مع الجيش وليس في عصيان الأهالي وتحريض حزب الله لهم؟ يقول وليامز: «كما قلت، كانت هناك عوامل عدة. التنسيق مع الجيش يمكن تحسينه. لكن يجب أن ننظر أيضاً إلى عوامل محلية».

هل يرى ثغراً في القرار 1701؟

مع قسم من اليونيفيل هم الفرنسيون؟ يقول وليامز إنه لا استنتاج لديه حيال ما حدث في تولين، أو سواها: «قد تكون هناك عوامل أخرى طرأت. ربما منها مخاوف من التمارين العسكرية لليونيفيل، وربما نقص في التنسيق مع الجيش اللبناني كان من الممكن تفاديته، وكان ذلك قد أتاح عملاً مشتركاً أفضل. يمكنني التحدث هنا أيضاً عن توترات إقليمية قد تكون تركت أثراً في الحوادث الأخيرة. لدي عامل إضافي خبره الجنود الدوليون، حيث انتشروا في بقاع العالم، وهو أن وجود قوات أجنبية في بلد ما من شأنه التسبب بتوترات، حتى إن كانت قوات حفظ سلام. المهم الوصول إلى آليات تساعد على تفادي مشكلات كهذه».

هي إذاً أزمة ثقة بين اليونيفيل وحزب الله؟

يقول: «لا أعتقد أن هناك أزمة ثقة مع الحزب، بل أدى دوراً إيجابياً في الأيام الأخيرة لخفض التوتر».

لكن حرية التحرك هذه لم تحظ، في بعض الأحيان، بموافقة الجيش ولا التنسيق معه كمناورات الجنود الفرنسيين التي لم يؤيد الجيش إجراءها؟

يضيف: «هناك فرق بين التنسيق والموافقة. الآن الفريقان، اليونيفيل والجيش، اعترفا بأهمية التنسيق للمرحلة المقبلة والمستقبل. الجيش عزز أخيراً من قدراته في نطاق مساعدة اليونيفيل وتعزيز التنسيق معها. إن

مع بجا أم آي تملو وتملو نقودك مهك.

لندن	ابتداءً من \$ ٢٩٩	لتذكرة العودة
نيويورك	ابتداءً من \$ ٤٤٣	لتذكرة العودة
هيوستن	ابتداءً من \$ ٥٩٣	لتذكرة العودة
لوس أنجليس	ابتداءً من \$ ٦٩٣	لتذكرة العودة
تورنتو	ابتداءً من \$ ٤٧٦	لتذكرة العودة
هاليفاكس	ابتداءً من \$ ٤٧٩	لتذكرة العودة

اشر بتذكرته قبل 31 يوليو بالاتصال بوكيل سفره أو الموقع الإلكتروني flybmi.com، أو يرجى الاتصال على الرقم: 01-347007.

flybmi.com
British Midland International